انشغالات الكرامة الإنسانيّة في الحيّز العامّ

جدل القاسم*

تتناول هذه المقالة مفهوم الكرامة الإنسانيّة وانتقاله من الحيّز الخاصّ إلى الحيّز العامّ، وما يتبع ذلك من تغييرات اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة تأتي من خلال ثورة أو حراك شعبيّ، في الدول التي تعاني من نظام دكتاتوريّ يتدخّل في كلّ ما يمكن أن يهدّد استبداده وإنهاء حكمه.

تُعتبر الكرامة الإنسانيّة صفة لصيقة بالإنسان. ورغم أنّ المصطلح قد ظهر حديثًا على ساحة الدراسات، فقد رأيناه كمطلب في الثورات العربيّة، سواء أكان ذاك في تونس أو في مصر أو في سوريا؛ فالعديد من الهتافات واللافتات قد تضمّنت -إلى جانب العدالة والحرّيّة- الكرامةَ الإنسانيّة، وهذا يعني أنّ مفهوم الكرامة الإنسانيّة قد أخذ في التبلور كأحد أهداف الثورات، رغم أنّه عند السؤال عن معنى الكرامة الإنسانيّة قد يلتصق المعنى بأمور هي أقرب إلى أن تكون الشخصيّة. المقصود أنّ الكرامة الإنسانيّة لا زالت إلى الآن تقع ضمن الحيّز الخاصّ للأفراد، وهذه الفرضيّة -حسب وجهة نظري- قد خُرقت في بداية مرحلة الثورة، أي إنّ الكرامة الإنسانيّة قد انتقلت من الخاصّ إلى العامّ في بداية الثورة. ولنتعرّف في البداية على مفهوم الكرامة، تمهيدًا للخوض في انتقال الكرامة من الخاصّ إلى العامّ.

المفهوم الفلسفيّ للكرامة الإنسانيّة

الحرّيّة الـمتمثّلة في حقّ الإنسان في تقرير مصيره هي شرط أساسيّ ووحيد لتحقيق الكرامة الإنسانيّة، وهذا الارتباط بين الحرّيّة والكرامة الإنسانيّة ليس ارتباطًا سببيًّا، أي إنّه ليست إحداهما سببًا للأخرى، بل إنّ كلًّا منهما تقع في منظومة الأخرى وتشكّل شرطًا لاستمرار وجودها، فالحرّيّة المتمثّلة في حقّ تقرير المصير (سواء أكان ذاك على مستوى الشّعوب أَم على المستوى الفرديّ) لا معنى لها دون أن تجعل الكرامة الإنسانيّة هدفًا لتلك الحرّيّة، والكرامة الإنسانيّة التي هي أساس الوجود الإنسانيّ لا يكتمل مفهومها دون الحرّيّة وحقّ تقرير المصير **والسعي نحو التحرّر**، وبالتالي فإنّ **أيّة** محاولة للانتقاص من الحرّيّة أو سلب الإرادة في الاختيار، وفقدان حقّ تقرير المصير، هي امتهان للكرامة الإنسانيّة وانتقاص من إنسانيّة الشعب الذي تعرّض لانتهاك حرّيّته؛ فحقّ تقرير المصير هو الغاية التي تسعى إليها الشعوب أو

يسعى إليها الأفراد، وهو يتمثّل في القدرة على اختيار نظام سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ؛ والتعرّض لانتهاك الحرّيّة يعني نفي الوجود الإنسانيّ، وهذا يعني فقدان الكرامة الإنسانيّة، أي إنّه شعور جماعيّ بسلب الكرامة الإنسانيّة، ولكن تبقى الكرامة الإنسانيّة **شعورًا فرديًّا** إلى أن ينتقل (أقصد هنا انتقال الشعور بالكرامة) من الخاصّ إلى العامّ، وهذا يعني أنّ الكرامة الإنسانيّة تظهر تمثيلاتها في الحيّز الخاصّ بدايةً من خلال تعامل الأفراد مع قضاياهم اليوميّة ومشاكلهم الفرديّة، وتنتقل إلى الحيّز العامّ من خلال ثورة أو مطالَبة شعبيّة بالتغيير. ما أرمي إليه هنا أنّ الاعتقاد بضرورة خروج الكرامة من الحيّز الخاصّ إلى الحيّز العامّ يعتمد على الظروف التي تحيط بالحيّز العامّ أوّلًا، وما يحمله من تداعيات تجعله مناسبًا لحدوث حراك شعبيّ. والسؤال يكمن في الشروط التي يجب أن تتوافر في هذا الحيّز حتّى تنتقل الكرامة الإنسانيّة من الخاصّ إلى العامّ، وفي ما يَمنع الانتقالَ من الخاصّ إلى العامّ.

يكمن الجواب ضمن مفهوم الوجود الإنسانيّ. إنّ حرّيّة الاختيار المرتبطة بفعل الإرادة هي أساس معنى الوجود الإنسانيّ؛ أي إنّ على الإنسان أن يقوم بفعل الاختيار لأنّه معنى الوجود. وهذه الاختيارات مرتبطة بالغايات؛ أي إنَّ الغاية التّي نقوم من أجلها بالاختيار هي التّي تحدّد اختياراتنا، على أن تكون الحرّيّة هي أساس هذه الغايات، والمقصود أنّ السِّمة العليا لهذه الغايات يجب أن تكون الحرّيّة، فمفهوم الإنسان عند كانط يتركّز فِي خاصّتَيِ العقلانيّة والحرّيّة، فهو -لأنّه يملك خاصّيّة العقل- له الحرّيّة في التفكير واختيار الطريقة التي يريدها في تنظيم حياته، سواء أكان ذلك على المستوى السياسيّ أم الاقتصاديّ أم الاجتماعيّ. ويعبرّ كانط عن هذه الفكرة بمنحه صفة "الإنسان" فقط للكائن العاقل القادر على التشريع والخضوع لِما يشرّعه خضوعًا حرًّا، ويقول في هذا الخصوص: "تستتبع هذا بغير نزاع أنّ كلّ كائن عاقل بوصفه غاية في ذاته ينبغي أن تكون لديه القدرة على أن يعدّ نفسه، بالقياس إلى جميع القوانين التي يخضع لها في الوقت نفسه، مصدر تشريع كلّيّ عامّ؛ وذلك لأنّ صلاحيةَ مسلَّماته لأن تصبح تشريعًا عامًّا هي على التحديد ما يميّزه كغاية في ذاته"..[1] ويتدرّج كانط في توضيح فكرته عن طبيعة هذه القوانين، حتّى يتوصّل إلى ضرورة أن تكون هذه التشريعات صادرة عن إرادة حرّة، ويوضّح مفهومه عن الإرادة الحرّة من خلال البدء في الحديث عن "الإرادة الخيّرة" التي يرى أنّها "قيمة، لا المنفعة تستطيع أن تضيف إلى هذه القيمة شيئًا ولا العقم يمكنه أن ينقص منها في شيء" .[2] وهذه القيمة التي يتحدّث عنها كانط ناتجة عن فعل "الإرادة"؛ إذ "إنّ هذه القيمة لا يمكن أن توجد إلّا في مبدأ الإرادة بغضّ النظر عن الغايات التي قد تتحقّق عن طريق مثل ذلك الفعل. ويضع كانط شروطًا على الأفعال الناتجة عن الإرادة: الشرط الأوّل: "افعل كما لو كان على مسلَّمة فعلك أن ترتفع عن طريق إرادتك إلى قانون

[1] كانت، أمانويل. 1970. (ترجمة الشنطي، محمّد) **أسس ميتافيزيقيا الأخلاق**. بيروت: دار النهضة العربيّة ص 86.

[2] نفس المصدر ص 19.

طبيعيّ عامّ"،[3] وهذا يعني أنّ الأفعال يجب أن ترتقي لتكون قانونًا طبيعيًّا عامًّا؛ والشرط الثاني: "الإنسان وكلّ كائن عاقل بوجه عامّ يوجد كهدف في ذاته لا كمجرّد وسيلة، يمكن لهذه الإرادة أو تلك أن تستخدمه على هداها، فهو في كلّ أفعاله سواء كانت متعلّقة به هو نفسه أم بغيره من الكائنات العاقلة الأخرى، ينبغي أن يُنظر إليه في الوقت نفسه على أنّه غاية"،[4] وهذا يعني أنّ الإنسان عند كانط يكون إنسانًا بقدرته على فعل الأفعال التي تجعل منه غاية، ويلخّص هذه القاعدة بقوله: "افعل الفعل بحيثُ تعامل الإنسانيّة في شخصك وفي شخص كلّ إنسان سواك بوصفها دائمًا وفي نفس الوقت غاية في ذاتها ولا تعاملها أبدًا كما لو كانت مجرّد وسيلة". [5]ولكن حتّى يصبح الإنسان غاية بحّد ذاته، يجب أن تكون تلك الغاية لا تُكافئها أيّة قيمة يمكن استبدالها، ويسمّى تلك القيمة التي تعادل الإنسان كغاية (الكرامة) يقول كانط: "لكلّ شيء في مملكة الغايات ثمن أو كرامة: فما له ثمن فمن الممكن أن يُستبدل بشيء آخر مكافئ له، أمّا ما يعلو عن كلّ ثمن وما لا يسمح تبعًا لذلك بأن يكافئه شيء، فإنّ له كرامة"،[6] وبهذا يُعرّف كانط الكرامة بأنّها قيمة ساميَة لا تعادلها أيّة قيمة في مملكة الغايات، ويعتبر أنّ "كرامة الإنسان لا ترجع إلى خضوعه للقانون وإنّما إلى تشريعه ذلك القانون وخضوعه له خضوعًا حرًّا"،[7] وحتّى يحقّق هذا القانون الكرامة الإنسانيّة لا بدّ من أن يكون نابعًا من "إرادة حرّة" حتّى تكون إرادة ذاتيّة؛ وذلك أنّ "إرادة الكائن العاقل لا يمكن أن تكون إرادة ذاتيّة إلّا بالقياس إلى فكرة الحرّيّة وهكذا ينبغي لمثل هذه الإرادة من وجهة النظر العمليّة أن تضاف إلى جميع الكائنات العاقلة"،[8] وتحقيق تلك الحرّيّة لا يتمّ إلّا بتحقيق ما يسمّيه كانط "الاستقلال الذاتيّ"، إذ يقول في هذا الشأن: "ولكن فكرة الحرّيّة مرتبطة بتصوّر الاستقلال الذاتيّ ارتباطًا لا ينفصم كما أنّ تصوُّر الاستقلال الذاتيّ مرتبط بالمبدأ الشامل للأخلاق الذي يُعَدّ من الناحية الفكريّة الأساس الذي تقوم عليه جميع أفعال الكائنات العاقلة".[9]

ويمكن تلخيص الفكرة ممّا سبق على النحو التالي: الإنسان كي يعرَّف إنسانًا لا بدّ من أن يكون مشرِّعًا لقوانين يخضع لها خضوعًا حرًّا، وهذه القوانين حتّى تلّبي مفهوم الإنسان لا بدّ أن تتمتّع بعدّة شروط؛ أوّلًا: أن تجعل الإنسان غاية في حدّ ذاته، لا وسيلة؛ ثانيًا: أن تكون تلك الغاية التي يتضمّنها الشرط الأوّل ذات قيمة ساميَة لا تعادلها أيّة قيمة في مملكة الغايات، وهي بذلك تعادل "الكرامة"؛ ثالثًا: أن تكون تلك القوانين نابعة عن إرادة حرّة، أي إرادة مستقلّة، وهذا يعني ضرورة أن يكون الإنسان الذي يشرّع قوانينه ويخضع لها متمتّعًا بالحرّيّة وبحقّ تقرير المصير.

---

[3] نفس المصدر ص 61.
[4] نفس المصدر ص 71.
[5] نفس المصدر ص 73.
[6] نفس المصدر ص 81.
[7] نفس المصدر ص 86.
[8] نفس المصدر ص 108.
[9] نفس المصدر ص 116.

ويمكن من خلال ما سبق وضع تعريف لمفهوم الكرامة الإنسانيّة على أنّها قيمة عليا ولها معايير ودلائل تمارَس على أرض الواقع، منها حقُّ تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاستبداد، والمشاركةُ في وضع القوانين ضمن الشروط السابقة، والتمتّعُ بالحرّيّة والحقوق الإنسانيّة، كالحقّ في الحياة وممارسة المعتقدات الدينيّة والاجتماعيّة، والعدالة والمساواة، على أساس الإنسانيّة، وما ينطوي عليه ذلك من عدالة اجتماعيّة وحرّيّة في الفكر والسياسة والاعتقاد، والسعي نحو الحرّيّة، وتحقيق هذه المعايير هو تحقيق للكرامة الإنسانيّة.

وكلّ ما سبق يدلّ على أنّ الكرامة الإنسانيّة موجودة في الحيّز الخاصّ (لأنّها صفة لصيقة بالإنسان، ووجودها يعني وجود الإنسان؛ فوجودها في الحيّز الخاصّ يعني وجود الإنسان)، وتنتقل إلى الحيّز العامّ عندما تطالب الشعوب بأن تضع القوانين وشكل النظام الحاكم (الجواب يكمن في كون الكرامة لصيقة بالإنسان؛ إذ لا وجود لإنسان دون كرامة، وعدم ظهورها في الحيّز العامّ لا يعني أنّها اختفت. إنها دائمًا موجودة في الحيّز الخاصّ حتّى لدي "العبيد" -على سبيل المثال-. إهانة الكرامة لا تعني اختفاءها أيضًا)، لأنّ الانتقال من الحيّز الخاصّ إلى الحيّز العامّ ترافقه مطالَبة بالحقّ في المشاركة في وضع الأنظمة والقوانين، واختيار شكل النظام السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، وغياب هذه المطالَبة هو دليل على بقاء الكرامة الإنسانيّة ضمن الحيّز الخاصّ.

الكرامة الإنسانيّة والحيّز العامّ

يُعرّف المفكّر الألمانيّ هابرماس المجالَ العامّ باعتباره مساحة اجتماعيّة تتيح لأفراد المجتمع النقاش الجماعيّ الحرّ غير المقيّد، وتكوين رأي عامّ في ما يتعلّق بالمصالح والقضايا المشترَكة بينهم، ابتغاء الوصول إلى توافق بشأن المصلحة العامّة وكيفيّة تحقيقها.

حنه آرنت تَعتبر الحيّز العامّ مكانَ صنع التغيُّر والتحرُّر، بينما الحيّز الخاصّ هو مكان للعبوديّة: "تبدو تقسيمة "آرنت" للحيّز العامّ والخاصّ معتادة ومطروقة أكثر من مرّة، لكن فرادتها تنبع من نقطتين. الأولى أنّ الحيّز الخاصّ، لا يمكن أن يكون حيّزًا لممارسة التحرُّر كما يدّعي منظّرو الفرديّة وَ "التفاصيل الصغيرة"؛ فالخاصّ بالتعريف هو حيّز للعبوديّة، ومكان منزوع الأهليّة السياسيّة ومعزول عن الفعل العامّ. أمّا الجدليّة الثانية، فبحسب آرنت الحيّز العامّ ليس حيّزًا افتراضيًّا، تعمل به مؤسّسات وقوانين ودساتير وتَراتُبيّات وعلاقات قوى وتعاقُدات اجتماعيّة مجرّدة ومتخيَّلة، بل هو حيّز مادّيّ ملموس، وبالتالي فإنّ الأمر يتطلّب حضورًا مادّيًّا للأفراد في الحيّز العامّ، أو ما تسمّيه "حيّز

الظهور" ليُضْحوا قادرين على ممارسة السياسة التي لا تصبح ممكنة إلّا عندما يكون الفرد مرئيًّا ومسموعًا (ظاهرًا) بشكل حسّيّ ومباشر للآخرين". [10]

وقد وُضعت مجموعة من الشروط التي يتمتّع بها الحيّز العامّ حتّى تحدث من خلاله تفاعلات مجتمعيّة:

- أن يكون المجال في متناول الجميع، سواء أكان واقعيًّا أم افتراضيًّا.
- أن يكون المشاركون في المناقشات أفرادًا من الشعب لا شخصيّات ذات نفوذ سلطويّ.
- أن يكون موضوع النقاش ذا قيمة عامّة.
- أن تكون المناقشة عقلانيّة ومبنيّة على الاحترام المتبادل والاستماع.
- أن تتبنّى المناقشة الأسلوب النقديّ الحادّ.[11]

وحالة الحيّز العامّ هي التي تحدّد مدى تأثيره على قرارات الدولة والقوانين والأنظمة، فالمجتمعات التي تَأَسّس فيها الحيّز العامّ بحيث يستطيع استيعاب كلّ ما يدور في الحيّز الخاصّ، بمشاركة جميع أفراد الشعب، بحيث ينفصل عن الدولة، ولا يرتبط بمؤسّسة أو طبقة أو جهة، ويشكّل بذلك فضاء يمكن لأفراد المجتمع كافّة، باختلاف طبقاتهم أو انتمائهم الدينيّ أو السياسيّ أو الاجتماعيّ، أن يشاركوا فيه، قادرين من خلاله على مناقشة قضايا صارت تستدعي أن تكون ضمن الحيّز العامّ، مثل هذه المجتمعات قادرة على التأثير على قرارات الدولة والمؤسّسات الواقعة ضمن الدولة. ولكن يبقى الحيّز العامّ غير منفصل عن المؤسّسات التي تصبح جزءًا من الحيّز العامّ، أي مكانًا للنقاش وتحديد المشاكل والحلول. ومحاولة السيطرة على المجال العامّ هي محاولة السيطرة على الشعوب؛ وهذا يعني أنّ المجال العامّ في الدول الدكتاتوريّة هو -بلا شكّ- مسيطَر عليه من قِبل مؤسّسات الدولة الدكتاتوريّة، وهذا ما يتنافى على نحوٍ كلّيّ مع مفهوم الكرامة الإنسانيّة؛ فالفضاء الذي يجب أن يحتوي نقاشات الكرامة لا بدّ أن يكون مستقلًّا، غير تابع لدولة أو لجهة تحتكر القوّة، ولا قيمة تبادليّة له في سوق رأس المال، وفي ذات الوقت يحافظ الحيّز العامّ على الحيّز الخاصّ.

إذًا، الحيّز العامّ أساسيّ في الحفاظ على الكرامة الإنسانيّة، فإذا كان معنى الكرامة أن يضع الإنسان القانون الذي يرغب في أن يحكمه، فالمجال العامّ أفضل مكان لنقاش هذه الأنظمة والقوانين. من وجهة نظري، تشكيل حيّز عامّ هو

[10] لويس، شادي. الحشود مرّة أخرى. 27 نيسان 2016. موقع المدن. تاريخ الاسترجاع: 16 حزيران 2016.
-http://www.almodon.com/opinion/2016/4/27/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D9%88%D8%AF-
%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89

[11] خلف، مي. الحيّز العامّ: تطوّره على مرّ العصور ودَوره في خلق الرأي العامّ. 1 كانون الثاني 2011. موقع نقطة. تاريخ الاسترجاع: 16 حزيران
http://nok6a.net/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D9%91%D8%B2-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%87-
%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B1%D9%91-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1/

الخطوة التي تسبق حدوث ثورة أو حراك شعبيّ يهدف إلى التحرُّر، فكيف تجري صناعة حيّز عامّ بحيث تكون الكرامة الإنسانيّة هي قاعدة هذا الحيّز؟

إذا افترضنا وجود حيّز عامّ تُناقَش من خلاله قضايا المجتمع كافّة، فإنّ الهدف السامي من كلّ هذه النقاشات وطرح القضايا المختلفة هو صون الكرامة الإنسانيّة. فإذا كان هذا الحيّز العامّ واقعًا تحت رقابة أجهزة الدولة (في الدول الدكتاتوريّة)، فإنّ الشرط الأساسيّ لوجود الحيّز العامّ (وهو صون الكرامة) قد انتفى انتفاءً كلّيًّا؛ فكما جاء في تعريف الكرامة في الجزء الأوّل من هذه الورقة، الحرّيّة المتمثّلة في حقّ تقرير المصير الفرديّ أو الشعبيّ هي ما يشكّل مفهوم الكرامة، فكيف يمكن أن يكون الحيّز العامّ الذي تُناقَش فيه كلّ القضايا غير متمتّع بالحرّيّة؟ وهذا ما يجعل الحيّز العامّ يتقلّص، أو يذهب إلى ثورة شعبيّة.

إنّ حالة الوعي الشعبيّ بمفهوم الكرامة من جوانبها، الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة كافّة، هي ما يؤسّس حيّزًا عامًّا قادرًا على الدفاع عن كرامة جميع أفراد المجتمع؛ فالشعوب التي فيها تتمتّع ثقافة الكرامة بأهمّيّة فرديّة، تنقل إلى الحيّز العامّ، بحيث تصبح كرامة الأفراد كرامة جماعيّة تخصّ كلّ فرد في المجتمع، وبالتالي فإنّ كلّ فرد يحسّ بتعرّضه للإهانة عند تعرُّض أيّ فرد من أفراد المجتمع للإهانة، ويعبّر عن نفسه بوسائل أكثر حضاريّةً، فالحراك الشعبيّ يبدأ بالفنّ كالغناء والرسم والأشكال المختلفة كافّة من التعبير عن رفض إهانة، وهذا ما لا يحدث في الدول الواقعة تحت حكم دكتاتوريّ، إذ إنّ الأفراد في هذه الدول لا ينشغلون بكرامة الأفراد بكون إهانتها هي إهانة لكرامة كلّ فرد، بسبب سياسات الدول الدكتاتوريّة التي تقوم على أساس وضع كرامات الناس في طبقات، بحيث تكون كرامة الإنسان مختلفة من شخص إلى آخر، وبالتالي فالحيّز العامّ يتأثّر بهذا التقسيم، ولا نرى فيه نقاشات متعلّقة بالفقر كأحد أسباب إهانة الكرامة الإنسانيّة -على سبيل المثال-. لكنْ تَعرُّض الكرامة الإنسانيّة للإهانة لا يعني أن تختفي؛ فعندما تتعرّض النساء للإهانة من قِبل المجتمع من خلال القمع الفرديّ لكلّ امرأة على حِدة، فإنّ كرامتهنّ الإنسانيّة تكون مُهانة لكنّها لا تنتفي أو تختفي أو تكفّ عن وجودها داخلها. وهذا ينطبق على الأفراد كافّة؛ فالدكتاتوريّة والدين والأبويّة وكلّ أشكال قمع الإنسان على اختلاف أنواعها وتعدُّد أساليبها لا تستطيع سلب الإنسان كرامته، وإن استطاعت إهانة كرامته، وبالتالي فإنّ هذا الشعور اللصيق بالإنسان يخرج إلى الحيّز العامّ على شكل ثورة أو حراك شعبيّ، وتَنشأ في هذه الحالة حركةُ مقاومة داخليّة كوسيلة للتحرّر، والحيّز العامّ يستوعب تلك المقاومة ويحتويها - على نحوِ ما حدث في الثورات العربيّة في تونس ومصر وسوريا.

ولا يمكن الوصول إلى حيّز عامّ حرّ يحافظ على كرامة أفراده إلّا بخوض مرحلة الحراك الشعبيّ والثورة، ليتخلّص من محاولة السيطرة وخلق حيّز مستقرّ تجري فيه مناقشة القضايا المجتمعيّة العامّة.

خاتمة

الكرامة صفة لصيقة بالإنسان، تتواجد ضمن الحيّز الخاصّ، وتتواجد في الحيّز العامّ، حين تتوافر في الحيّز العامّ الشروط التي تصون الكرامة الإنسانيّة، وهي أن يُحفظ حقّ تقرير المصير الجماعيّ، والاستقلال عن أجهزة أمن الدولة والمؤسّسات الحكوميّة وغير الحكوميّة. عند وجود حيّز عامّ محتلّ من قِبل أجهزة دولة دكتاتوريّة، فإنّ مفهوم الكرامة يبقى ضمن الحيّز الخاصّ وكلّ شخص مسؤول عن كرامته ولن تدافع الجماعة عن الفرد، فالحيّز العامّ الذي يتمتّع بشروط صحّيّة تحفظ الكرامة الإنسانيّة لا ينشأ دون مطالبة جماعيّة بحقّ المشاركة في وضع أنظمة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، وهذا يؤدّي إلى بدء ثورة أو حراك شعبيّ (أو أيّ شكل من أشكال مقاومة احتلال الحيّز العامّ)، وتحرير الحيّز العامّ يصبح أحد أهداف الثورة لصون الكرامة الإنسانيّة.

وفي الدول التي يتمتّع بها الحيّز العامّ بحرّيّة ويكون مفتوحًا لمناقشة القضايا العامّة، لا نلحظ الفرق بين الكرامة في الحيّز العامّ وكرامة كلّ فرد على حِدة؛ وذلك أنّ الأفراد يدافعون عن حيّزهم العامّ، والحيّز العامّ يصون كرامتهم الفرديّة.

- **جدل القاسم باحثة في مجال الكرامة وحقوق الإنسان.**